اقتصاد

قمة العشرين لا تشغل العالم

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تم إطلاق مجموعة العشرين التي تمثل دولها الأعضاء حوالي 85 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي وثلاثة أرباع التجارة الدولية، في عام 1999 للجمع بين مسؤولي التمويل والبنوك المركزية من القوى التقليدية والناشئة. لكن في أواخر عام 2008، مع انهيار الاقتصاد العالمي، دعا جورج بوش إلى عقد قمة طارئة للزعماء. سرعان ما ظهر المنتدى لأول مرة باعتباره قمرة القيادة لإدارة الأزمات. بعد القمة الثانية في نيسان/ أبريل 2009، قال الرئيس السابق باراك أوباما إن القادة في مجموعة العشرين قد حققوا «مستوى من التعاون الاقتصادي العالمي الملموس الذي لم نشهده من قبل». اليوم، هذا الانسجام بين رؤساء الدول هو مجرد ذكرى. فهذا العام، قد لا يظهر الرئيس الأميركي في الاجتماع، وفق «واشنطن بوست». إذ قبل أقل من 48 ساعة من البدء المقرر للقمة العالمية، لم يعلن البيت الأبيض ما إذا كان الرئيس دونالد ترامب سيشارك في الحدث الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية، ولكنه يعقد افتراضياً بسبب وباء فيروس كورونا. ونفور ترامب المعروف من المفاوضات المتعددة الأطراف ليس سوى جزء من السبب. حتى قبل تولي ترامب منصبه، اكتسبت مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة سمعة بأنها ساحة نقاش غير فعال، بدلاً من كونها منظمة تمارس ثقلًا حقيقيًا. في يومي السبت والأحد، من المتوقع أن يضع الاجتماع السنوي لمجموعة العشرين اللمسات الأخيرة على إطار عمل لمنح الدول الفقيرة إعفاء من الديون، إضافة إلى إجراءات قليلة أخرى لا تثير اهتمام العالم. قال دوغلاس ريديكر، رئيس مجلس إدارة شركة إنترناشيونال كابيتال ستراتيجيز، وهي شركة استشارات مالية: «لا أتصور أنه سيكون هناك قدر هائل من التقدم في هذه القمة». فيما حذرت رئيسة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، مجموعة العشرين من أن الإنفاق غير المنسق على الأزمات سيكون مكلفاً، وحثتهم على إعداد قائمة طموحة لاستثمارات البنية التحتية المتزامنة للمساعدة في التعافي.

وفي الوقت نفسه، يريد قادة الأعمال والديمقراطيون البارزون من الرئيس المنتخب جو بايدن أن يدعو قادة العالم في وقت مبكر من إدارته لصياغة استجابة مشتركة للمخاطر الصحية والاقتصادية المتشابكة للوباء. يقول البعض إن الفشل في تنسيق التوزيع العالمي للقاح فيروس كورونا يمكن أن يعيق أي انتعاش عالمي. وكتبت جورجيفا الخميس في مدونة صندوق النقد الدولي: «لا يمكن تحقيق انتعاش اقتصادي مستدام في أي مكان ما لم نهزم الوباء في كل مكان». عملياً ليس من المتوقع أن تسفر اجتماعات المجموعة عن استجابة موحدة عالميًا لأسوأ جائحة منذ عقود. بينما تم التعهد بمليارات الدولارات للأدوية واللقاحات، ركزت دول مجموعة العشرين في الغالب على تأمين إمداداتها الخاصة. وبموازاة انعقاد القمة تدور حملة تدعو إلى مقاطعتها. وقال مايكل بيغ نائب مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش «تعزز مجموعة العشرين جهود الدعاية وفيرة التمويل التي تبذلها السعودية، بهدف رسم صورة للبلد على أنه «إصلاحي» على الرغم من زيادة واضحة في القمع منذ 2017».

(دان كيتوود/ Getty)

ديون قياسية لبريطانيا

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، بلوغ اقتراض بريطانيا مستوى قياسياً مرتفعاً في مؤشر على التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن بريطانيا اقترضت 215 مليار جنيه إسترليني (285 مليار دولار) في أول سبعة أشهر من السنة المالية. وفي أكتوبر/تشرين الأول وحده، اقترضت بريطانيا 22,3 مليار دولار. وبذا، ارتفع الدين العام إلى 2,077 تريليون جنيه ما يعادل 100,8 في المائة من الناتج السنوي في أكتوبر، وهي أعلى نسبة منذ 1960. وتتجه الحكومة البريطانية لاقتراض حوالي 400 مليار إسترليني في السنة المالية الحالية (2020-2021)، وهو أعلى معدل اقتراض نسبة لحجم الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية.

أكثر من نصف أجراء المغرب بلا عقود عمل

الرباط ـ **مصطفى قماس**

كشفت الأزمة الصحية عن هشاشة وضعية العاملين في المغرب، إذ إن أكثر من نصف الأجراء في البلاد لم يوقعوا عقود عمل مع الجهات التي يعملون فيها، فيما اتسعت دائرة الأشخاص الذين يعانون من ضعف الحماية الاجتماعية.

وتشير بيانات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن 55,1 في المائة من الأجراء لا تربطهم بأرباب العمل عقود عمل في الربع الثالث من عام 2020، بينما يتوفر 25,6 في المائة على عقود غير محددة المدة، و11,8 في المائة على عقود محددة المدة و6,2 في المائة على عقود شفوية. وتبين أن المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 عاماً هم الأكثر تعرضاً للحرمان من عقود العمل بنسبة 63,4 في المائة، بينما تصل تلك النسبة بين الذين لا يتوفرون على أية شهادة إلى 72,8 في المائة.

وينتظر أن تتعمق الهشاشة في سوق الشغل في المغرب في ظل توقع انكماش في حدود 5,8 في المائة العام الحالي، بل إن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يترقب أن يصل معدل البطالة في العام الحالي إلى 13 في المائة. ويشير محمد الهاكش، الرئيس السابق لاتحاد الجامعة الوطنية للزراعة، إلى أن القطاع الزراعي يتميز بعدم إبرام عقود شغل تضمن الحماية الاجتماعية للعاملين، إذ إن أرباب العمل يسعون إلى الاستعانة بالعمال الموسميين.

ويتصور الاقتصادي رضوان طويل أن السعي للتنافسية عبر التكاليف وتكريس المرونة في سوق الشغل يفضي إلى عدم الحرص على الاستثمار في الابتكار ويشجع على تسريح العمال وخفض جودة الرأسمال البشري، ما يؤثر على إمكانات النمو على المدى البعيد.

ويرى أن السعي إلى التليين عبر عقود مؤقتة من شأنه أن يساهم في عدم تكريس الحماية في الشغل وترسيخ الأجور الضعيفة، معتبراً أن ذلك لن تكون نتائجه إيجابية على الإنتاجية، ولن يساعد على الإفلات من فخ النمو الهش.

وذهب كريم العيناوي، رئيس مركز السياسات من أجل الجنوب، في ندوة الخميس، إلى أن الأزمة الحالية تقتضي التعامل بعمق مع النسيج الاجتماعي بغض النظر عن الاعتبارات التي تقتضي مراعاة التوازنات الماكرو اقتصادية، وهو الأمر الذي استدعى المبادرة الرامية إلى توفير التغطية الصحية لجميع المغاربة في الخمسة أعوام المقبلة.

أخبار

تسريع الاستثمارات في تركيا

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مشاركته في معرض «موصياد إكسبو 2020» بمدينة إسطنبول. «سنضمن تسريع الاستثمارات لتوفير نتائج دائمة في الإنتاج والتوظيف عبر تنشيط المستثمرين المحليين والأجانب». وجدد الرئيس

أردوغان تأكيده وجهة نظره بأن «الفائدة سبب التضخم». وشدد على أن حكومته ترمي لخفض معدل التضخم إلى منزلة الآحاد أولا بأسرع وقت، ومن ثم إلى الهدف المنشود على المدى المتوسط، وضمان خفض معدلات الفوائد بما يتماشى مع ذلك.

وأعرب عن اعتقاده بأن سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية سيتسم بالاستقرار عند تحقيق الخطوات المذكورة. وأكد أنه من الضروري «إخراج تركيا من دوامة الفائدة والتضخم وسعر الصرف».

تباطؤ اقتصادي في نهاية 2020

أكدت منظمة التجارة العالمية الجمعة أن مقياسها لتجارة السلع ارتفع إلى 100,7 نقطة من مستوى قياسي منخفض عند 84,5 نقطة في أغسطس/ آب، مدفوعا بزيادة طلبيات التصدير. وقالت المنظمة «تشير أحدث قراءة إلى انتعاش قوي في التجارة في الربع الثالث مع تخفيف إجراءات العزل العام، لكن من المرجح أن يتباطأ النمو على الأرجح في الربع الرابع مع استنزاف الطلب المكبوت والانتهاء من إعادة تكوين المخزونات».

المستثمرون يتخلون عن الذهب

أكد بنك أوف أميركا الجمعة أن التدفقات الداخلة إلى الأسهم العالمية في الأسبوعين الماضيين زادت إلى 17,4 مليار دولار وهي الأكبر على الإطلاق. وحفز الإقبال على المخاطرة المستثمرين على سحب أربعة مليارات دولار من الذهب في أكبر تدفقات خارجة من المعدن الأصفر على الإطلاق.

الصين توقف استحقاقات دول فقيرة

أكد وزير المالية الصيني ليو كون الجمعة أن الصين قدمت إعفاء من مدفوعات الديون لدول نامية بقيمة إجمالية 2,1 مليار دولار بموجب إطار عمل لمجموعة العشرين، وهي القيمة الأعلى بين أعضاء المجموعة من حيث المبلغ المؤجل. وتظهر دراسة للبنك الدولي أن الديون الثنائية لأشد الدول فقرا والمستحقة لمجموعة العشرين بلغت 178 مليار دولار في 2019، فيما تبلغ الديون المستحقة للصين 63% من الإجمالي.

قضية

السودان يترقب الاستثمارات

تعويل على رفع العقوبات الأميركية والإصلاح الداخلي

يقترب موعد ازالة السودان من لائحة الإرهاب الاميركية، وتتزايد الآمال بتحسن المؤشرات الاقتصادية عبر جذب الاستثمار وتنفيذ الإصلاحات

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تقترب لحظة إجازة الكونغرس الأميركي رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب المزمعة في منتصف ديسمبر/ كانون الثاني المقبل، ما يفتح الباب واسعاً أمام التكهنات بنجاح رهان الحكومة الانتقالية في السودان في إحداث اختراق إيجابي كبير في الملفات الاقتصادية العالقة. ورأى بعض المحللين الاقتصاديين إمكانية تحقيق ذلك، فيما قطع آخرون بصعوبة الوصول للاستقرار الاقتصادي والاستفادة من الدعم الخارجي والإعفاء من الديون واستقطاب الاستثمارات الأجنبية فور رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، ورهنوا ذلك بترتيب البيت من الداخل وإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة تمهد للاستفادة من هذا الإجراء.

وتوقع البروفيسور عزالدين إبراهيم أن يحقق رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب ارتياحاً اقتصادياً في البلاد. وقال إبراهيم لـ«العربي الجديد» إن هذه الخطوة تسمح باستفادة السودان من تخفيف أعباء الديون الخارجية البالغة 60 مليار دولار، وكذلك يمكن أن تكون فاتحة لعلاقات اقوى مع مؤسسات التمويل، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين.

وأشار إلى أن هذا القرار سيدفع الاستثمار الأجنبي للدخول إلى السودان بعد الحظر الطويل الذي تزامن مع الخوف من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على كل من يتعامل مع السودان، خاصة شركات النفط والطاقة الكهربائية والبرمجيات والشركات الزراعية.

بدوره، أعرب الخبير الضريبي عادل عبد المنعم عن تفاؤله في تحقيق انفتاح اقتصادي كبير وتلقي قروض ومنح تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة مليارات دولار سنوياً مع إزالة السودان عن لائحة الإرهاب. ولفت إلى أن هذا الإجراء سيسمح بتمزيق الفاتورة التي كانت تسدد للوسطاء بنسبة 30 في المائة تظير استيراد السلع الضرورية من الدول الخارجية بسبب وجود السودان في هذه القائمة والتي حرمته من التعامل المباشر مع المصارف الخارجية.

وقال عبد المنعم إن الآثار الإيجابية المباشرة ستظهر أكثر في موازنة العام المقبل 2021 نتيجة لالتزام الحكومة برفع الدعم عن المحروقات والتي تمثل 70 في المائة من اشتراطات صندوق النقد، والاستفادة من عائده السنوي المتوقع بقيمة 200 مليار جنيه، مبيناً إيجابية رفع الدعم في تقليل الاستدانة من النظام المصرفي لسد عجز الموازنة، فيما يؤكد خبراء آخرون أن هذه الخطوة ستكون قاسية جداً على المواطنين الذين يواجهون أزمات معيشية متصاعدة.

لكن عبد المنعم توقع أن يستقطب امتثال السودان لتوجيهات الصندوق قروضاً منه بقيمة مليار و700 مليون دولار على شكل حقوق سحب خاصة، داعياً الحكومة إلى تحريك سعر الصرف بسبب اعتماد الإيرادات الضريبية والجمركية عليه.

أما المحلل الإكاديمي إبراهيم أونور فاستبعد حدوث أي اختراق في ملفات الاستثمار الخارجي والقروض والمنح والملفات الاقتصادية الحيوية الأخرى حتى بعد موافقة الكونغرس على إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب، واصفاً هذا الرهان بالخاسر، ومشيراً الى ان الوصول إلى ذلك يتطلب أولاً تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي داخلياً، لأن الاستثمار الأجنبي يتردد في الدخول إلى بلدان مضطربة، وثانياً لأن الظرف الراهن لا يشجع الدول على ولوج أي مجال استثماري في السودان أو دول العالم النامي مع انتشار جائحة كورونا التي أضرّت بأقوى الاقتصادات.

وفيما يخص القروض والمنح قال أونور إن حصول السودان عليها بالاستفادة من رفع اسم السودان قائمة الإرهاب يستلزم في المقام الأول إعفاء الدول المانحة السودان والخضوع لتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين وتوجيهاتهما بتعويم العملة الوطنية ورفع الدعم كلياً عن المحروقات والسلع.

كذلك، قال المحلل المالي مصطفى محمد عبد الله إن خطوات رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب بدأت «ولا اعتقد أن إدارة جو بايدن يمكن أن تتراجع عن تطبيقها».

وأشار في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن الرهان الأكبر هو على نجاح الحكومة السودانية في الدفع بالملفات الاقتصادية الشائكة إلى الأمام، ويتطلب تحقيق ذلك إجراء إصلاحات اقتصادية داخلية والالتزام بشروط مؤسسات التمويل عبر تطبيق التحرير الاقتصادي الكامل للسلع والعملة. ولفت إلى مراقبة صندوق النقد والبنك الدوليين اللصيقة للاقتصاد السوداني للتأكد من اتباعه للمسار الصحيح نحو الإصلاح. وقال عبد الله إن رفع اسم السودان يمهد للحصول على المنح والدعم الخارجي والاقتراض من مؤسسات التمويل التي حرم منها بسبب العقوبات الاقتصادية الأميركية، ويمكنه كذلك الاستفادة من إعفاء الديون الخارجية شرط التزام الحكومة السودانية بإعداد استراتيجية لخفض مستويات الفقر. وأوضح أهمية تعديل قوانين الاستثمار لخلق بيئة مؤاتية وجاذبة للاستثمارات وطرح خريطة استثمارية استعداداً للانفتاح مع العالم الخارجي.

الأسواق السودانية متعطشة للعروض
(ياسوبوشي شيبا/ فرانس برس)

وبدأت الحكومة السودانية بإجراء مسح شامل للاستثمار لجذب المشاريع الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات، استهدف الأنشطة الزراعية والصناعات التحويلية والخدمية. وأكدت النتائج الأولية للمسح الذي يجريه الجهاز المركزي للإحصاء وجود 886 شركة أجنبية بالبلاد، منها 66 في المائة في العاصمة السودانية الخرطوم، فضلاً عن افتقار سبع ولايات سودانية للاستثمار.

توقعات بتحرير المحروقات وآمال بجذب تمويلات دولية

مال وناس

وقود التدفئة يُقلق أهالي السويداء

ريان محمد

أعلن النظام السوري منذ ثلاثة أشهر عن بدء توزيع مخصصات العائلات من مازوت التدفئة ضمن مناطق سيطرته، إلا أن غالبية الأسر لا تزال تنتظر دورها، وبينها أهالي محافظة السويداء، المعروفة بطقسها البارد، في الوقت الذي يرتفع فيه سعر ليتر المازوت في السوق السوداء إلى أضعاف سعره الرسمي. «لا أفضليات في الحصول على المازوت إلا عبر المحسوبيات والواسطة»، بحسب أبو بسام حاج علي (63 عاماً)، من سكان السويداء، الذي يضيف في حديث مع «العربي الجديد»، «ننتظر منذ ثلاثة أشهر أن نتسلم مخصصاتنا من المازوت، وهي عبارة عن 200 لتر فقط، وإلى اليوم رغم قلة الكمية وعدم تلبيتها حاجتنا، لا ندري بأي وقت يمكن أن يصلنا التوزيع».

وتابع «التوزيع يتم عبر المختار ولجنة الحي بشكل انتقائي، فمع قلة المازوت، نجد سيارات التوزيع تجوب في شوارع محددة وبعض الأحيان لأشخاص محددين، وكلما سألت عن موعدنا يكون الجواب أن الكميات انتهت وتتم إحالتي إلى المختار، الذي يضع المشكلة في قلة المازوت بالبلد والحرب التي تعيشها سورية والعقوبات...».

وقال أبو هاني سليمان (47 عاما)، من السويداء، في حديث مع «العربي الجديد»، «أزمة المازوت نعيشها كل عام، ولكن يبدو هذا العام ستكون الأسوأ. إلى اليوم لم يحصل غالبية الأهالي على مخصصاتهم، وقد بدأوا بالبحث عن بدائل مثل الحطب، الذي ارتفع سعره مع بدء الأمطار وعدم وصول المازوت».

وأضاف «مشكلتنا اليوم هي عدم وجود قدرة لدينا على شراء مازوت حر الذي وصل سعر اللتر إلى 900 ليرة في حين أن سعره الرسمي 180 ليرة، وكذلك الحطب سجل ارتفاعاً في أسعاره حتى وصل سعر الطن إلى نحو 180 ألف ليرة».

الكميات المخصصة لفصل الشتاء لا تكفي الأسر شهراً واحداً

وكانت لجنة المحروقات في السويداء قد قررت الأربعاء، بذريعة «تأمين مازوت التدفئة بأسرع وقت، في ظل نقص كميات مازوت التدفئة الوارد إلى المحافظة»، توزيع كمية 100 لتر مازوت لكل بطاقة أسرية بدل مئتي لتر، كما كان مقرر سابقاً.

ولا تبدو الكمية المحددة مرضية، بحسب أبو كنان صالح، من ريف السويداء، الذي قال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «100 لتر مازوت لا تحل المشكلة، فمع التقشف والاعتماد على الكهرباء بالتدفئة بالرغم من أنها تسوء يوماً بعد آخر، نستهلك على الأقل خمسة لترات مازوت، عبر تشغيل مدفئة واحدة، وتضطر العائلة كاملة إلى التجمع حولها، بغض النظر عن وجود طلاب بحاجة إلى مساحتهم الخاصة للدراسة، أي أن هذه الكمية لن تكفينا أكثر من 20 يوماً، فكيف سنمضي الشتاء؟».

وظائف

الـ«توك توك» متنفس الشباب الصومالي

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

مثلت عربات التوك توك في مقديشو متنفساً للعديد من الشباب الصومالي وخاصة الخريجين الجدد من الجامعات المحلية؛ حيث أصبحت تلك المركبات وسيلة التنقل المفضلة لدى سكان العاصمة، نظراً لسهولة اجتيازها أزقة العاصمة التي يعيش فيها نحو ثلاثة ملايين نسمة.

ويقول عبدالواحد سومو الذي تخرج من جامعة هرسيد أخيراً لـ«العربي الجديد»، إنه طرق العديد من أبواب الشركات والمؤسسات الخاصة، لكن لم يكتب له النجاح، فدفعته ظروف أسرته إلى امتهان سواقة عربة التوك توك، مشيراً إلى أنه اشترى هذه العربة بثلاثة آلاف دولار، بمساعدة الأهل، بدلاً من الجلوس بلا عمل.

بدوره، يقول حسين محمد خريج جامعة هرسيد لـ «العربي الجديد»: «بعد أربع سنوات من الدراسة المكثفة في الجامعة، لتحقيق آمالنا في الحصول على حياة أفضل، اصطدمت بواقع مقديشو؛ فلم أجد فرصة للعمل في المؤسسات الصومالية، وباءت محاولاتي بالفشل»، إلى أن قرر امتهان قيادة مركبات التوك توك. ويضيف حسين، أن «هذه المهنة تدر دخلاً لسد احتياجات الأسرة، وتساعدني على مواصلة دراساتي الجامعية مستقبلاً».

ويشرح عبد القادر شيخ سائق سيارة أجرة لـ «العربي الجديد» أنه نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة أحياناً في مقديشو، ضيقت الهيئات الأمنية الخناق على أصحاب سيارات الأجرة، حيث السواتر الإسمنتية المقطوعة بالشوارع وحواجز التفتيش جعلت الركاب وأصحاب السيارات يدفعون ثمناً باهظاً. ويضيف عبدالله: «نظراً لتلك الظروف في العاصمة، بعت سيارتي لأشتري عربة التوك توك، للحصول على ما يسد رمق أسرتي، وهي تبدو أفضل من سيارة الأجرة».

التوك توك تشغف الف الشباب
(فضاء العمان/ الناخول)

وبحسب مصادر رسمية، فإن نحو أربعين ألف عربة توك توك تعمل في مقديشو، وتدر دخلاً لأصحابها بقدر شهرياً بـ400 دولار، وتشغل أكثر من ثلاثين ألف شاب، ما ساهم في خفض معدلات البطالة في الصومال، التي تجاوزت 70 في المائة، نتيجة عدم توفر شركات ومصانع ومؤسسات توظف الشباب وخاصة خريجي الجامعات.

ويؤكد باري شيخ يوسف المحلل الاقتصادي في حديث مع «العربي الجديد»، أن حجم الأعمال الشاغرة في المؤسسات الخاصة والعامة، ضئيل جداً، مقارنة بأعداد الراغبين في العمل وخاصة الخريجين الجدد من الجامعات. ويوضح باري أن سقوط الدولة المركزية في البلاد عام 1991، أدى إلى انهيار الشركات والمؤسسات الرسمية، والتي كانت توظف أعداداً كبيرة من الصوماليين. ويشير إلى أن مركبات التوك توك ساهمت في الحد من البطالة.

تحقيق

تراجع تحويلات اليمنيين

تضاؤل مداخيل الأسر وتصاعد الأزمة المعيشية

تتزايد معاناة اليمنيين مع انخفاض تحويلات المغتربين منذ مطلع العام الحالي، بسبب تأثير فيروس كورونا على الاقتصادات، إذ إن هذه التحويلات تعتبر مصدر الدخل الوحيد لآلاف الأسر منذ بداية الحرب التي جردت المواطنين من رواتبهم وأعمالهم

عدن ـ **محمد راجح**

بشكو اليمنيون من تزايد أزماتهم المعيشية بسبب تضاؤل تحويلات أقاربهم في دول الاغتراب، أو تباعد فترات هذه التحويلات التي كانت تصل بشكل دوري، لتمتد أخيراً إلى خمسة أشهر أو أكثر، وسط انخفاض المبالغ المحولة إلى النصف وفي الكثير من الحالات إلى أكثر من ذلك.

إذ تشهد تحويلات المغتربين اليمنيين انخفاضاً مريعاً منذ مطلع العام الحالي على أثر تفشي فيروس كورونا، وذلك نتيجة للركود الاقتصادي الذي أصيبت به الكثير من دول الاغتراب، وخاصة المملكة العربية السعودية التي تحتضن العدد الأكبر من المغتربين اليمنيين. وهؤلاء يرزحون تحت طائلة معاناة قاسية بسبب ما تنفذه المملكة من إجراءات لتوطين المهن والأعمال، ومن سلسلة من الإجراءات الضريبية التي بدأت تفرضها منذ نحو عامين.

كل ذلك أدى إلى انخفاض تحويلات المغتربين، وبالتالي حرمان اليمن من أهم موارد العملات الصعبة، إضافة إلى زيادة معاناة العديد من الأسر التي تعيش على التحويلات من الخارج، بالتزامن مع أوضاع معيشية متردية فاقمتها الحرب الدائرة في البلاد منذ ما يزيد عن خمس سنوات.

ضغوطات معيشية

المواطن رائد العسلي (57 عاما) والذي يعيل أسرة مكونة من ثمانية أبناء، كان يعتمد على تحويلات ابنه الكبير الذي يعمل في إحدى الدول المجاورة لليمن، حيث كان يقوم بدور رئيس في مساعدة أسرته في التعليم والصحة ودفع إيجار المسكن، بعدما فقد الأب الموظف في إحدى الدوائر الحكومية في صنعاء راتبه منذ نهاية العام 2016.

يقول العسلي لـ«العربي الجديد»، إنه بدأ أخيراً البحث عن عمل لتوفير بعض المتطلبات والاحتياجات المعيشية الأساسية، بعد انخفاض تحويلات ابنه التي كانت تغطي ما يقارب 80 في المائة من احتياجاتهم المعيشية، حيث يوأجه الابن تراجع دخله بسبب إجراءات الإقفال بسبب فيروس كورونا.

ومن المرجح أن يعاني اليمن من انخفاض كبير في حصيلة تحويلات المغتربين هذا العام، إذ يقلص التباطؤ الاقتصادي في الدول الخليجية والعالمية من فرص العمل أمام العمال اليمنيين هناك، مما يؤثر على الأسر التي تعتمد على التحويلات الخارجية. وفي حالة انخفاض التحويلات بأكثر من المكاسب في الميزان التجاري فقد يضعف المركز الخارجي لليمن، مما يزيد من الضغوط على سعر الصرف مع التأثير على أسعار السلع المستوردة.

وقالت منظمة «أوكسفام» الدولية، في يوليو/ تموز، إن تحويلات اليمنيين في الخارج تراجعت بنسبة 80 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي. وأوضحت أن قيمة التحويلات المالية في اليمن انخفضت 253 مليون دولار، بسبب التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا الذي أدى إلى خسائر كبيرة في الوظائف. وتمثل نسبة تحويلات المغتربين إلى الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات للاستدلال على مساهمة التحويلات في الاقتصاد الوطني، فالتحويلات تمكن المغترب من تغطية النفقات الاستهلاكية لأسرته وتنفيذ مشروعات اقتصادية صغيرة ومتوسطة في اليمن.

%83

من التحويلات كان يرسلها معظم المغتربين الى ذويهم في اليمن كل شهر الى ثلاثة أشهر خلال السنوات الماضية، إلا ان هذه المدة تزايدت منذ مطلع 2020 إلى أكثر من خمسة أشهر.

صدمة التحويلات تعمّق تردي الوضع الإنساني للمواطنين

تزايد الضغوط على الريال مع تناقص العملة الأجنبية

هبوط العملة المحلية

ويستخلص خبراء إلى جانب الدور الذي تلعبه تحويلات المغتربين على الاقتصاد الوطني واستقرار العملة، ما تكتسبه من أهمية على المستوى الاجتماعي في دعم وصول اسر المغتربين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر، وأي صدمة للتحويلات ستفاقم أكثر الأزمة الإنسانية في اليمن.

ويؤكد الباحث الاقتصادي عبدالرزاق المقطري، أن الانهيار المتواصل مؤخراً للريال اليمني سببه الرئيس انخفاض تحويلات المغتربين، والذي انعكس على ارتفاع التضخم وأسعار السلع الغذائية، وبالتالي صعوبة توفيرها من قبل نسبة كبيرة من اليمنيين.

ويحذر الباحث الاقتصادي، في حديثه مع «العربي الجديد»، من التداعيات الكارثية التي ستخلفها عملية انهيار تحويلات المغتربين خلال الفترة القادمة على الوضع الإنساني والمعيشي لليمنيين الذين سيواجهون أياما صعبة، قد تكون الأسوأ منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل ما يزيد على خمس سنوات.

ومنذ عام 2015، تآكلت الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي تدريجياً، وتعثرت صادرات النفط والغاز، وتخلى البنك المركزي عن تمويل استيراد السلع الأساسية والوقود على مراحل، بينما حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها المطلقة عند 3,3 مليارات دولار عام 2015، وارتفعت قليلاً إلى 3,7 مليارات دولار عام 2016، وقدرت بحوالي 3,4 مليارات دولار عام 2017.

في حديثه مع «العربي الجديد»، أن تحويلات المغتربين باتت تساهم بحوالي ربع النشاط الاقتصادي في البلاد وأصبحت بمثابة الرمق الأخير الذي تبقى لدعم الاقتصاد اليمني وإنقاذ العملة، وتمويل المتطلبات الاستهلاكية لأسر المغتربين وبعض الأنشطة الاستثمارية كالبناء والتشييد، إذ كان الأمر يستدعي تطوير سياسة وطنية لتعظيم الاستفادة من هذا المورد، وتحفيز المغتربين على زيادة تحويلاتهم عبر الجهاز المصرفي.

كما أن قياس نسبة التحويلات إلى الواردات يسمح بالتعرف على مستوى مساهمتها في تمويل الواردات وتقليص الضغوط على قيمة العملة الوطنية، في حين بلغت نسبة التحويلات إلى الواردات السلعية حوالي 25,4 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2012 - 2014، الأمر الذي جعلها بمثابة الجزء الرئيسي المكمل لدور صادرات النفط والغاز في تمويل الواردات، والسيطرة على سعر الصرف خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت الحرب. إذ إن حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز كانت تتدفق إلى البنك المركزي الذي يستخدمها لتمويل واردات السلع الأساسية والوقود بسعر الصرف الرسمي، بينما تتدفق التحويلات إلى الصرافين والبنوك لتلبية حاجة مستوردي السلع الأخرى من النقد الأجنبي.

هبوط العملة المحلية

ويستخلص خبراء إلى جانب الدور الذي تلعبه تحويلات المغتربين على الاقتصاد الوطني واستقرار العملة، ما تكتسبه من أهمية على المستوى الاجتماعي في دعم وصول اسر المغتربين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر، وأي صدمة للتحويلات ستفاقم أكثر الأزمة الإنسانية في اليمن.

ويؤكد الباحث الاقتصادي عبدالرزاق المقطري، أن الانهيار المتواصل مؤخراً للريال اليمني سببه الرئيس انخفاض تحويلات المغتربين، والذي انعكس على ارتفاع التضخم وأسعار السلع الغذائية، وبالتالي صعوبة توفيرها من قبل نسبة كبيرة من اليمنيين.

ويحذر الباحث الاقتصادي، في حديثه مع «العربي الجديد»، من التداعيات الكارثية التي ستخلفها عملية انهيار تحويلات المغتربين خلال الفترة القادمة على الوضع الإنساني والمعيشي لليمنيين الذين سيواجهون أياما صعبة، قد تكون الأسوأ منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل ما يزيد على خمس سنوات.

ومنذ عام 2015، تآكلت الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي تدريجياً، وتعثرت صادرات النفط والغاز، وتخلى البنك المركزي عن تمويل استيراد السلع الأساسية والوقود على مراحل، بينما حافظت تحويلات المغتربين على قيمتها المطلقة عند 3,3 مليارات دولار عام 2015، وارتفعت قليلاً إلى 3,7 مليارات دولار عام 2016، وقدرت بحوالي 3,4 مليارات دولار عام 2017.

تغطية فواتير الاستيراد

ارتفعت إلى حوالي 9 في المائة في العام 2017 مقارنة بنحو 6,5 في المائة قبل الحرب، وترتفع هذه النسبة إلى 11 في المائة بين الأسر الريفية بينما كانت حوالي 2 في المائة فقط.

وفقاً لنتائج المسح السريع «المغترب – الظاهرة العامة» الذي أُجري أخيراً، كانت 98,2 في المائة من أسر المغتربين تنفق التحويلات على الاحتياجات الأساسية اليومية من غذاء وملبس، و83 في المائة على المسكن ونحو 73,4 في المائة على الرعاية الصحية، بينما 32,5 في المائة تنفقها الأسر على التعليم.

تداعيات على النفقات الاستهلاكية للأسر
(محمد حمود/ Getty)